

تزامن الحرائق في الجزائر يحيي فرضية «الأيادي الخفية»

المضربين، وأعلن عن فتح تحقيق عميق لمعرفة أسباب الحرائق التي أدت أيضا إلى اختناق العديد من المواطنين وإلى خسائر مادية معتبرة".

وأعرب جراد عن "أسفه لفقدان ضحيتين وإصابة أكثر من 50 باختناقات وجروح، وأن ظاهرة حرائق الغابات ستتغلب عليها الدولة وسيتم تطبيق القوانين بصرامة، لأن الحرائق التي امتدت على طول التراب الوطني من الغرب إلى الشرق وفي نفس التوقيت، تجعل التساؤل عن فرضية الدوافع الإجرامية أمرا منطقيا".

وتابع "إن الدولة تعمل وفقا للولويات حيث يتم حاليا كاولوية قصوى العمل على إخماد الحرائق وحماية الممتلكات وحياة الأشخاص ثم إعداد حصيلة خسائر وطنية وفي كل ولاية بدقة".

ولفت إلى أنه "سيتم تعويض الفلاحين المضربين سواء في ما يتعلق بالمحاصيل الزراعية أو الثروة الغابية، وأن هؤلاء باتوا مطالبين بالتجذير في عمليات توعية لمجابهة أي عملية تهدف إلى المساس بأمنهم وبأمن الوطن وزرع الفتنة".



عبد العزيز جراد
فرضية الفعل الإجرامي في هذه الحرائق غير مستبعدة

وكان عبد العزيز جراد قد غرد في حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر قائلًا "اليد باليد نسترجع الغابات... لا تسامح مع أعداء الحياة.. الغابات رأس مساح اقتصادي وبيئي للجزائريين كافة لن نرضى بالتفريط فيه".

وأضاف "في حال ما أثبتت التحقيقات أنه أمر مدبر ومقصود فلن نتسامح مع أعداء الحياة والمترصبين بالوطن، وإننا سنواجه الحرائق الطبيعية بالتسجير وكل شجرة ضاعت سن عوضها".

وتكشف المدير العام للمديرية العامة للغابات على محمودي عن إلتلاف الحرائق الأخيرة لـ 1216 هكتارا عبر 9 ولايات، جراء 50 حريقا على مدار يومين، وجاءت ولاية تيارت بمبادرة على رأس الولايات المتضررة بمساحة 500 هكتار، وولاية الشلف بـ 60 هكتارا وفي وهران تم تسجيل 400 هكتار من بينها 100 هكتار غابات و200 هكتار أشجار و100 هكتار أحراش، كما تم تسجيل 80 هكتارا بسيدي بلعباس و130 هكتارا بولاية تلمسان.

تنديد أهلي باعتيال مدنيين من شرق ليبيا بطرابلس

المنطقة الشرقية عبر مطار بنينا الدولي إلى مطار معيتيقة الدولي".

وأكد "إصدار الأوامر للاجهزة الأمنية باتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال المجموعة المسلحة التي قامت بهذا الفعل" بحسب بيان نشرته وزارة الداخلية.

وإلى حد الآن، لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الاعتقال.

وتأتي هذه التطورات في وقت يسود فيه تساؤل كبير من المباحثات الجارية والتي تستأنف اليوم في تونس، لكن الميليشيات تواصل استفزازاتها وهو ما يثير مخاوف مشروعة وفقا لمراقبين من انبهار اتفاق وقف إطلاق النار وعودة الاقتتال.

ولطالما سعت الميليشيات إلى تقويض الجهود الرامية إلى إنهاء الاقتتال في ليبيا، وفقا لبعثة الحفاظ على نفوذها، وفقا لمراقبين، خاصة مع تحقيق اختراقات مهمة سواء في المحادثات العسكرية في إطار اجتماعات اللجنة 5 + 5 التي صار اسمها اللجنة 10 أو في سياق الحوار السياسي.

وقال فتحى باشاغا بعد اعتقال المواطنين القادمين من المنطقة الشرقية إن "هذه الأفعال ترتبها مجموعة من الأشخاص لخدمة مصالح ومآرب شخصية لها لا تمتثل حكومة الوفاق الوطني ولا تخدم الصالح العام للبلاد".

صابر بلیدی

الجزائر - أثار مسلسل الحرائق التي التهمت نهاية الأسبوع العديد من المحافظات الجزائرية، استغراب الرأي العام الشعبي والرسمي في البلاد حيث لم يستبعد معه الفعل المتعمد من طرف جهات معينة، كون الحرائق اندلعت في توقيت واحد ليل الجمعة السبت ومست الغطاء النباتي والغابي لنحو 20 محافظة من محافظات الجمهورية الـ 48.

وتفاجأ سكان العديد من المناطق الريفية في تيارت والبلدية ووهران وتيسمسيلت وغيرها باندلاع حرائق خلفت خسائر فادحة في الغطاء النباتي والغابي، كما الحققت أضرارا مادية وبشرية في بلدة قوراية بمحافظة تيارت (50 كلم غربي العاصمة)، حيث لقي شخصان مصرعهما بعدما حاصرتهما السنة لله من جوانب الإسطيل الذي كانا يتواجدان فيه ساعة اندلاع الحريق.

واستغرب الرأي العام الجزائري من سلسلة الحرائق التي طالت العديد من محافظات الجمهورية فسي توقيت واحد، وامتدت حسب شهود عيان إلى محافظة وجدة المغربية الحدودية، ليعود بذلك سيناريو الشكوك حول وقوف جهة معينة وراء العملية إلى الواجهة.

وكانت الجزائر قد عرفت خلال الأشهر الماضية سلسلة من الأعمال المخيرة، لدرجة السلطة ضمن ما وصفه بـ "التركام المتعمدة"، لما تزامن حينها مسلسل الحرائق مع تذبذب توزيع الماء الصالح للشرب وندرة السيولة في المصارف ومكاتب البريد.

ووجه رئيس الوزراء عبد العزيز جراد حينها تهمة مبطنة لـ "جهات قد تكون على صلة بـ"العصابة" تريد خلط الأوراق على السلطة الجديدة في البلاد، من خلال تاليف الشارح على المؤسسات الحكومية"، وأعلن أنذاك عن فتح المصالح المختصة لتحقيقات في الملف، لكن لم تظهر لحد الآن نتائج تلك التحقيقات.

وعاد نفس الخطاب لدى رئيس الوزراء، خلال زيارته لمحافظة تيارت لمعاينة الأضرار، حيث لم يستبعد الرجل فرضية الفعل العمد، وهدد باتخاذ إجراءات صارمة في حق "المقالبين بثروات البلاد واستقرار المجتمع".

وأكد الوزير الأول جراد من أعالي جبال تيارت أن "فرضية الفعل الإجرامي غير مستبعدة" بعد الحرائق الموهولة التي اندلعت في توقيت واحد بعدد من مناطق البلاد.

وقال "لقد قررت الوقوف شخصيا على الوضعية بالولاية تضامنا مع

العاهل المغربي يتعهد بالتصدي لمن يمسّ باستقرار الأقاليم الجنوبية

الملك محمد السادس ينتقد تعطيل البوليساريو للحركة بمعبر الكركرات



رد حازم على الاستفزازات

الصراع، على الصعيد الدولي، لا يعالجه إلا عملنا المتواصل، على جعلها قاطرة للتنمية، على المستوى الإقليمي والقاري، واستكمالاً للمشاريع الكبرى، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية. فقد حان الوقت لاستقطاب المؤهلات الكثيرة، التي يخر بها مجالها البحري".

وفي هذا الإطار، أكمل المغرب خلال هذه السنة، ترسيم مجالاته البحرية، بجمعها في إطار منظومة القانون المغربي، في التزام بمبادئ القانون الدولي.

وقد جدد الملك محمد السادس تأكيدته على أن المغرب ملتزم بالحوار مع جارتنا إسبانيا، بخصوص أماكن التداخل بين المياه الإقليمية للبلدين الصديقين، في إطار قانون البحار، واحترام الشراكة التي تجمعهما، بعيدا عن فرض الأمر الواقع من جانب واحد".

وأفاد خالد السموني، مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية، في تصريح لـ "العرب"، أن إشارة الخطاب الملكي لترسيم الحدود للمياه الإقليمية المغربية في الجنوب، جاء لأهميتها من ناحية القانون الدولي ودورها في تعزيز الدينامية الاقتصادية والتجارية، خصوصا مع مصادقة البرلمان على قانونين يتعلقان بتحديد المياه الإقليمية المغربية.

لفترة في ضبط النفس، مشيرا إلى أن المغرب يضع الدبلوماسية والسياسة والاقتصاد في المقدمة والخيار العسكري في حكم الاضطرار".

وفي هذا الصدد شدد الملك محمد السادس على أن المغرب سيظل ثابتا في مواقفه، ولن تؤثر عليه "الاستفزازات العقيمة"، و"المناورات البائسة"، التي تقوم بها الأطراف الأخرى، والتي تعد مجرد هروب إلى الأمام، بعد سقوط أطروحاتها المتجاوزة.

وأكد الحصو، أن "خطاب العاهل المغربي جمع فيه بين التاريخ والحاضر والمستقبل"، موضحا "وقوفه عند التطور الحاصل على مستوى مجلس الأمم والأمم المتحدة حيث باتت مبادرة المغرب بالحكم الذاتي على خطوات قليلة لتكون الحل، ومكافئة سياسية تكاد تكون الوحيدة التي تستجيب لتطلعات السكان للعيش بكرامة وإنسانية".

وذكر العاهل المغربي، باعتراف مجموعة من الدول بسيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية من خلال فتح مجموعة من الاتصالات وسحب مجموعة من الدول لسابق اعترافها بالبوليساريو، وبأهمية الاتفاقيات الاستراتيجية مع مجموعة من الدول الكبرى.

وعلى المستوى التنموي، أكد العاهل المغربي، أن "التزامنا بتسيخ مغربية

من القنصليات في الصحراء المغربية على غرار قنصلية دولة الإمارات التي نُشنت مؤخرا، لكن هذه الجهود تقابلها تحركات استفزازية من البوليساريو التي تدفع بالمزيد من عناصرها إلى منطقة الكركرات، وتواصل إغلاق المعبر الحدودي بين المغرب وموريتانيا، وذلك وسط التحذيرات المتكررة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

ومع تجديد "القرار المغرب الصاقي" بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار احترام قرارات مجلس الأمن، سعيا إلى التوصل لحل نهائي لقضية الصحراء، عبر الملك محمد السادس عن نية المغرب التصدي بحزم لأي محاولة للمساس بأمن واستقرار المنطقة.

ومن جانبه، قال صبري الحو، الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء، إن "المغرب لا يتساهل مع أي معطى لتغيير الوضع القائم وإن تعبير العاهل المغربي، عن الحزم والتصدي معناه أن صبر الرباط لن يستمر طويلا في حالة عدم تحمل المينورسو والدول الكبرى لمسؤولياتها".

وأوضح في تصريح لـ "العرب"، أن المغرب يفضل اضطلاع المينورسو بمهامها وفي حالة فشلها وتطور الأمر إلى تهديد أمني فإن المغرب سيتدخل ولكن بعد إشهاد المتدخلين. فالمغرب سيستمر

وجّه العاهل المغربي الملك محمد السادس انتقادات لأذعة مساء السبت لجهة البوليساريو الانفصالية وذلك على خلفية تعطيلها حركة السير بمعبر الكركرات على الحدود الموريتانية المغربية مشددا على المسيرة التنموية بالصحراء وعزمه التصدي لأي محاولات للمساس باستقرار المنطقة وذلك في وقت تحقق فيه الدبلوماسية اختراقات مهمة في قضية الصحراء.

محمد ماموني العلوي

الرباط - خصّص العاهل المغربي الملك محمد السادس، خطابا ملكيا بمناسبة الذكرى الـ 45 للمسيرة الخضراء والذي ألقاه مساء السبت للحديث عن المنجزات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي تحققت، موجها العديد من الرسائل لجهة البوليساريو الانفصالية وغيرها كذلك.

وأكد العاهل المغربي على رفضه القاطع، للممارسات المرفوضة في سياق محاولة عرقلة حركة السير، بين بلاده وموريتانيا، أو لتغيير الوضع القانوني والتاريخي شرق الجدار الأمني، أو أي استفزاز غير مشروع لخزوات المنطقة. وأوضح "سيعيّن المغرب، كما كان دائما، متشبعا بالمنطق والحكمة، بقدر ما سيتصدى، بكل قوة وحزم، للتحديات التي تحاول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية"، مضيفا "أننا واثقون بأن الأمم المتحدة والمينورسو، سيواصلان القيام بواجبهما، في حماية وقف إطلاق النار بالمنطقة".



صبري الحو

المغرب لا يتساهل مع أي معطل لتغيير الوضع القائم بالصحراء

والمسيرة الخضراء هي حدث تاريخي شارك فيه الآلاف من المغاربة في 6 نوفمبر 1975، لتلبية لنداء الملك الراحل الحسن الثاني، تجاه الصحراء بهدف استعادتها من الاستعمار الإسباني. ويأتي حديث العاهل المغربي في وقت حققت فيه دبلوماسية الرباط اختراقات هامة في سياق فتح العديد

مخاوف من استنساخ تجربة الكامور في ولايات تونسية أخرى

على غرار شركة فوسفات قفصة (جنوب) وغيرها في استنساخ تجربة الكامور.

وأفاد الناشط السياسي والقيادي السابق بحزب نداء تونس بوجمعة الرميلي، بـ "أن حكومة المشيشي وجدت إرثا وافقت عليه تحت الضغط، ما أثار استياء كبيرا من التونسيين بعد رضوخها للمطالب".

ويضيف هؤلاء أن هذا الواقع الجديد قد يحفز ناشطين في محافظات أخرى على توقيف الإنتاج في بعض المنشآت



المتحجون يقطفون ثمار صُغطم

و16 يونيو 2017 احتجاجا على الوضع التنموي المتردي هناك.

ويرى مراقبون أن حكومة المشيشي سعت لشراء وذ المحججين والتأسيس لهيئة سلم اجتماعي، وهو ما جعلها تواجه انتقادات لأذعة خاصة بعد توقيعها "من يعطل الإنتاج في وقت سابق".

ويُضيف هؤلاء أن هذا الواقع الجديد قد يحفز ناشطين في محافظات أخرى على توقيف الإنتاج في بعض المنشآت

وأكدت الحكومة، الأحد، على استئناف شركات الطاقة في محافظة تطاوين أعمالها بشكل طبيعي، بعد انقطاعها منذ يوليو الماضي، وذلك بعد التوصل إلى حل لآزمة توقف الإنتاج في منطقة الكامور بجنوب البلاد.

وجاء استئناف عمل هذه الشركات بعد إعلان الحكومة التونسية، التوصل إلى "اتفاق نهائي" مع المحتجين، قائلا إنه "يقرّ حزمة من الإجراءات لدفع الاستثمار والتشغيل وتحسين ظروف عيش المواطنين بولاية (محافظة) تطاوين" وذلك بعد تصعيد متبادل بين الطرفين جعل البعض يترقب ردة فعل قوية من الحكومة التي قال رئيسها في وقت سابق "لم يعد مقبولا تعطيل الإنتاج (... سنعيد بقوة الدولة".

واندلعت أزمة الكامور لأول مرة في محافظة تطاوين، في الفترة بين 23 أبريل

خالد هودي

تونس - يثير لجوء الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي إلى التهديد مع "محتج الكامور" جنوبي البلاد والاستجابة لمطالبهم مخاوف من فرضية استنساخ تجربة هذا الاعتصام والاحتجاجات في محافظات أخرى خاصة وأن البلاد تصر بإزمة اقتصادية حادة.

وأكدت الحكومة، الأحد، على استئناف شركات الطاقة في محافظة تطاوين أعمالها بشكل طبيعي، بعد انقطاعها منذ يوليو الماضي، وذلك بعد التوصل إلى حل لآزمة توقف الإنتاج في منطقة الكامور بجنوب البلاد.

وجاء استئناف عمل هذه الشركات بعد إعلان الحكومة التونسية، التوصل إلى "اتفاق نهائي" مع المحتجين، قائلا إنه "يقرّ حزمة من الإجراءات لدفع الاستثمار والتشغيل وتحسين ظروف عيش المواطنين بولاية (محافظة) تطاوين" وذلك بعد تصعيد متبادل بين الطرفين جعل البعض يترقب ردة فعل قوية من الحكومة التي قال رئيسها في وقت سابق "لم يعد مقبولا تعطيل الإنتاج (... سنعيد بقوة الدولة".

واندلعت أزمة الكامور لأول مرة في محافظة تطاوين، في الفترة بين 23 أبريل